دعـوة لتـأسـيـس مجلـس حكمـاء العـراق

جرجيس كوليزادة×

الفترة العصيبة التي مر بها العراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية والانسحاب منه شكلت أخطر لحظة وجودية للبلاد في التاريخ الحديث، وتحملها العراقيون بصبر نادر وألم جارح بكل معاني الكلمة، وتصدوا لها بمسؤولية عالية للخروج منها بأقل التضحيات البشرية والمادية، ولا ينكر أن الحكماء والعقلاء والمخلصين في المكونات العراقية الشيعية والسنية والكردية من المرجعيات الدينية والاجتماعية والسياسية لعبت دورا رئيسيا وأساسيا في إنقاذ البلد من الحرب الطائفية التي فرضت لحرق العراق بنار الفتنة الطائفية.

واليوم، السلطة التنفيذية بشقيها رئاسة الجمهورية والحكومة مع السلطة التشريعية الممثلة بالبرلمان، تعانيان من أزمة سياسية عويصة منذ إعلان اتهام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالإرهاب، أزمة حقيقية تحمل مخاطر جدية على حاضر ومستقبل العراق، والكل يعلم أن السلطة بحضورها الحكومي والنيابي لم تقدر على كسب ثقة العراقيين وباتت حلقة الوصل بينهما مفقودة تميزت بحالة من انعدام الثقة فنتجت عنها أزمات سياسية ومشاكل اقتصادية واجتماعية وحياتية للمواطنين إضافة إلى بروز فوارق طبقية شاسعة بين أقلية حاكمة وأغلبية كادحة مع غياب تام للعدالة الاجتماعية، وتفشي فساد رهيب على جميع المستويات مع انتهاج سياسة استغلالية متسمة بالشيطنة لنهب الأموال وممتلكات الدولة من قبل المسؤولين الحزبيين والحكوميين والتجار والمقاولين الفاسدين.

وامتدادا لزحف الثورات المنطلقة في الشرق الأوسط انطلقت تظاهرات احتجاجية في بغداد وفي بعض المدن العراقية والكردستانية قبل أشهر، وطالبت بالتغيير والإصلاح في الحكم، وتخللت هذه الاحتجاجات في بدايتها بعض العنف ولكنها سارت مع مرور الوقت إلى الانطفاء بفعل التعامل القاسي معها من قبل الحكومة، ولا ينكر أن الاحتجاجات قدمت مشاهد جميلة لإرساء علاقة مميزة من التآلف الإيجابي بين المتظاهرين.

وتوازياً مع فترة الاحتجاجات تقدم المتظاهرون بمجموعة من المطالب بخصوص الخدمات والبطالة وفرص العمل والقيام بإجراء إصلاح حقيقي والقضاء على الفساد في العراق، وتلقى نوري المالكي رئيس الوزراء هذه المطالب بأهمية في بداية الأمر وحدد مئة يوم لاختبار أداء حكومته لتلبية المطالب الآنية للمواطنين، وتعهد بعدم الترشيح لولاية ثالثة، ولكن مع مرور الوقت تلاشى الاهتمام وبقيت المطالب الأساسية دون تحقيق وراوحت في مكانها والإجراءات التي اتخذت لتنفيذها ذهبت مع الريح ولم تستجب للحاجات والمطالب الملحة للمحتجين.

ومع مرور الوقت تأزمت العلاقة بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية بسبب النية المبطنة للأول للسيطرة على مقاليد الحكم في العراق وخاصة من قبل المالكي، وتباعدت المسافة بين المواطنين والسلطة، وبدل العمل على وقف امتدادات الأزمات وحصرها وإزالة أسبابها ازدادت الهوة بين الكتل البرلمانية وبين قيادات الأطراف الحزبية التي نالت مقاعد نيابية في مجلس النواب ووصلت إلى حد الصراع، وبدت تلوح في الأفق آمال تعامل لساسة مع الواقع الراهن بالحكمة والمنطق.

ولهذا نرى ضرورة إطلاق دعوة لتأسيس مجلس لحكماء العراق يتشكل من المرجعيات الدينية للمكونين الشيعي والسني ورجال دين كرد ومن شخصيات مؤهلة مستقلة تعمل بحيادية ومسؤولية بهدف تحقيق التحاور الجاد مع الجهات الممثلة للسلطتين التشريعية والتنفيذية للخروج بنتائج ملموسة على أرض الواقع تمس الحالة المعيشية والحياتية للمواطن، ولإيجاد آليات عملية لتنفيذ مطالب العراقيين من خدمات وإصلاحات وتحولات اقتصادية واجتماعية حقيقية لصالح الجميع مع ضمان الحقوق الدستورية لكل فرد عراقي.

وبهدف تحقيق هذه الدعوة نجد ضرورة اختيار شخصيات مؤهلة لها البصيرة النافذة والرؤية الشاملة للمساعدة على حلحلة الأزمات السياسية والمذهبية والاجتماعية والخدماتية والمعيشية والحياتية التي يعانيها العراقيون، وإخراج تلك الأزمات من الطريق المسدود السائر عليها لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع في الإصلاح والقضاء على الفساد والبدء بالإعمار والتنمية، ونأمل أن تتعامل رئاسات الجمهورية والحكومة والبرلمان مع هذه البادرة بإيجابية للحفاظ على التجربة العراقية المتميزة بنظام ديمقراطي دستوري وتعددي وبرلماني.

من هنا نرى ضرورة توفر شروط محددة في شخصيات مجلس الحكماء، منها الكفاءة والخبرة والمصداقية والاستقلالية والموضوعية والمهنية والوطنية، والإلمام التام بجوانب الأزمات والتعامل معها على أساس الحكمة والمنطق والحرص مع ضمان الوسائل الفعالة لمعالجتها، وحصر الأولويات ضمن برنامج عمل لتنظيم الاهتمامات العاجلة والآجلة، والقدرة على تشخيص المسببات وطرح الأفكار العملية لإيجاد الحلول لها، وانتهاج مبدأ الشفافية في تسيير الأمور واحترام مبدأ حرية التعبير والرأي الآخر، وامتلاك القدرة على التقارب بين المواطنين وسلطات الدولة، واحترام مطالب المحتجين وبذل أقصى الجهود لتحقيقها.

لاشك في أن أهمية هذا المجلس تأتي مع توارد الأنباء حول عقد المؤتمر الوطني العراقي برعاية جلال طالباني رئيس الجمهورية لإخراج العراق وحكومته من الأزمة السياسية التي يعانينها منذ فترة نتيجة الاختلافات وتصاعد الصراع بين الكتل النيابية وخاصة بين كتلة نوري المالكي وقائمة إياد علاوي، ومن أجل طرح المشاكل برؤية متكاملة مع حلولها، والتقارير البرلمانية التي عرضها مجلس النواب في بداية الاحتجاجات عن كل محافظة بينت أن الواقع الحياتي والمعيشي للأغلبية من العراقيين مؤلم وقاس، وبينت أن السلطة في واد وأبناء الشعب في آخر.

وبغية تقوية هذا المجلس يمكن أن تكون له هيئة استشارية نخبوية من الكتاب والأدباء والفنانين والصحفيين ورجال الأعمال والأكاديميين ممن لهم رصيد مؤثر على الساحة العراقية، على أن لا يزيد عددهم على مئة شخصية، وينتخب المجلس منهم سبعة أو تسعة أعضاء لإجراء حوارات هادئة مع السلطة وشرائح المجتمع المختلفة وفق برنامج عمل فعال لدراسة الأزمات والمشاكل بين الحكومة والمواطن واقتراح المعالجات لها، وعلى أن تكون المشاركة طوعية بمساهمة فردية بعيدة عن دعم أي طرف سياسي أو حزبي في العراق، وعلى أن يمول المجلس من قبل البرلمان كهيئة شعبية مستقلة.

ويمكن ضمان ديمومة المجلس في المستقبل من خلال ترشيح أعضائه بالانتخاب في الدورات الانتخابية النيابية ليكون سلطة شعبية مستقلة مهامها متابعة ومراقبة البرلمان والحكومة معا بعيدا عن الحسابات والمصالح السياسية والحزبية التي تنخر الجسد العراقي وتنهب موارد الدولة على حساب أبنائها، وقد أثبتت السنوات الماضية إن مجلس النواب لا يقدر على القيام بمهام مراقبة ومتابعة ومحاسبة السلطة التنفيذية الممثلة بالحكومة بسبب التوافقات والمحاصصة الحزبية بين الكتل النيابية.

وفي الختام نؤكد أن ضرورات معالجة أزمات الواقع الراهن تستدعي لفتة عاجلة من قبل الجهات السياسية والدينية والنخبوية لإخراج هذا المجلس إلى الوجود لإيجاد حلول سريعة بطرق غير تقليدية للازمات التي يعانيها العراق، وفي حال تأسيسه وإتاحة المجال أمامه للقيام بدوره بشفافية واستقلالية تامة ومسؤولية وطنية بعيدا عن تدخل أي حزب أو كتلة أو جهة سياسية أو مرجعية مذهبية ستساعد الحكومة والبرلمان بفعالية لاتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجة الأزمات وتحقيق التغيير والإصلاح والقضاء الفساد في البلاد واستتباب الأمن والاستقرار والسلام، وسيشكل المجلس عاملا حاسما لإحداث نقلة نوعية في إرساء علاقة حية بين الفرد والسلطة وبين المواطن والدولة لخدمته وتوفير حاجاته وتحقيق مطالبه في الحرية والحياة الكريمة والعدالة والمساواة والكرامة، ولهذا نأمل أن تتحقق هذه الدعوة لتأسيس مجلس حكماء العراق لصالح كل أبناء الأمة العراقية التي برهنت دائما أنها أهل لحياة كريمة بعيدا عن الأزمات مع تأمين حاضر مشرق وضمان مستقبل زاهر لكل العراقيين.

كاتب صحفي – كردستان العراق

قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

غبـاء وكبريـاء!

في الحرب كما في الصراع السياسيّ السلميّ يكون سؤال المتناحرين التقليديّ: ماذا علينا أن نتذكر؟ إذ ليس من وقود يديم إمكانية فتكنا بأعدائنا "في الحرب" أو تسقيطهم "في السلم" إلا استذكار بشاعة العدوّ، تذكر صفاته وأفعاله القبيحة، فنحن نقوم بشيطنة عدوّنا ومسخه لنكرهه أكثر فأكثر من أجل أن يكون قتلنا أو تسقيطنا له مستساغاً. لكننا ما أن نفكّر بالسلام حتى تهبط علينا نعمةٌ إلهية عظمى تضعف معها ذاكرتنا ويحلّ علينا نسيانٌ هو بابٌ كبير للغفران.

لا سلام إلا بعد الغفران الذي يأتي هو والنسيان في آن واحد. وفي كلّ اجتماع تفاوضيّ، يولد على طاولة الحوار سؤال جديد: ماذا علينا أن ننسى؟

ضعف الذاكرة لدى السياسيّ، بالأحرى إضعافها قصداً، شرط لازم للتحاور مع الخصوم، وبمقدار ما ننسى من تأريخ خصمنا يكون بمستطاعنا تقبّله كشريك بعد أن قضينا وطراً في مناوئته.

في العراق اليوم لا نكاد نسمع صوتاً. ولو كان هامساً. يدعو إلى النسيان كمقدمة للغفران. حتى تلك الأصوات التي تدّعي الحكمة والتعقّل وتدعو إلى رأب الصدع وضرورة التوحد، هي أصوات تزعق بذكرى صورة خصومها، تستذكر وجوههم وأفعالهم لتستمرّ الدورة الأبديّة التي يتناوب فيها عدوّان يدعوان بعضهما إلى السلام مع احتفاظهما بذاكرة حديدية يعيد بها كلّ منهما مساوئ خصمه.

يطلب السياسيّ من خصمه الاعتذار عن فعل أو قول صدر منه كمقدمة للتحاور، هذه النفحة من "الكبرياء السياسية" سيقابلها الخصم بكبرياء مضادة، الأمر الذي يديم أسباب الصراع ويذكيها، إذ ليس من صراع دمويّ إلا كان جذره العميق غباء مخلوط بكبرياء.

تكثر في الحياة السياسيّة العراقية هذه الأيام دعوات الاعتذار، البعض يطالب البعض بأن يعتذر له على جريرة ارتكبها.

خذ مثلاً: رئيس الوزراء يطالب صالح المطلك بالاعتذار عن تصريحات له في صحيفة أميركية وجعل اعتذاره شرطاً لعودته إلى ممارسة عمله نائباً للمالكيّ نفسه.

القائمة العراقية طلبت من بعض نوابها الاعتذار كمقدمة لعودتهم إلى القائمة على إثر كسر هؤلاء النوّاب قرار قائمتهم القاضي بتعليق جلساتها في مجلس النوّاب.

من يطالب آخر بالاعتذار إنما يطالبه بإظهار ندمه، والندمُ دائماً وأبداً مهنة الآخرين لا مهنتنا، الأسف يجب أن يكون أسف الآخر، والندم ندمه، والاعتذار موجهاً من قبله إلينا. هكذا تقول كبرياء سياسية تشبه إلى حدّ بعيد الكبرياء التي تعقب نزاعاً عضلياً في شارع أو مقهى.

أجدى من ممارسة كبرياء كهذه، الركون إلى ضعف ذاكرة هو وحده الخليق بإنشاء حوار يمكن أن يفضي إلى حلّ.

كل متحاورين اثنين ثالثهما "الكبرياء" إنما ينشئان من ذكرى حربهما السابقة خندقاً لحربهما المقبلة.

كـاريكـاتـيـر

■ عادل صبري

خـريـطـة لـتـحـالـفـات جـديـدة

محمد واني×

لو ظل المالكي و التحالف الوطني الحاكم على سياستهما الحالية من تجاهل وتهميش للقوى السياسية الفاعلة في العراق وافتعال الأزمات وإغراق البلد بالمشاكل للوصول إلى أهدافهم الطائفية ، فلا نستبعد أن يدخل البلد في حرب أهلية "طائفية" طاحنة أخرى أكثر دموية وشراسة من تلك التي حدثت في أعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ والتي تركت شرخا نفسيا واجتماعيا كبيرا بين العراقيين ، جعلهم ينقسمون إلى مجتمعات متنافرة ومتصارعة داخل مجتمع واحد .

وفي حال حدوث صراع دموي جديد ، وهذا محتمل جدا في ظل السياسة القائمة على الصراع المذهبي ، فإنه سوف ينهي البقية الباقية من العلاقة التي ما زالت تربط المجتمعات العراقية "غير المتجانسة" بعضها ببعض ، ويدفعها إلى أن تأخذ مسارها الطبيعي في الانفصال والتقسيم على أساس طائفي وعرقي ، وما إعلان المحافظات المحسوبة على المكون السني عن أقاليم منفصلة إداريا واقتصاديا عن الحكومة المركزية إلا تمهيد للانفصال السياسي وإنهاء للعلاقات بين المكونين العربيين الرئيسين في البلاد . إن هذا التغيير السياسي للأحزاب والقوى السنية جدير بالملاحظة والاعتبار، ولا يمكن أن يمر مرور الكرام على أي مراقب أو باحث سياسي جاد، لأن من يدعو إلى الفيدرالية الآن ليس هم الكرد أو عبد العزيز الحكيم زعيم مجلس الإسلامي الأعلى الشيعي الراحل الذي دعا إلى تأسيس أقاليم في الوسط والجنوب من العراق عام ٢٠٠٥ بل هم سياسيون من العرب السنة الذين كان الكلام عن الفيدراليات وإنشاء الأقاليم يعدّ في عرفهم من الهرطقات التي تُخرج صاحبها من "ملة الإسلام والعروبة" في أدبياتهم، ففي سنوات مضتْ كانوا كثيراً ما يصمون الداعين إلى الفيدرالية بالخونة والعملاء للصهيونية العالمية والأميركان، وكان بعضهم يناصب العداء لزعماء الكرد ويعتبرهم "منفذين" لمشروع "بايدن" نائب الرئيس الأمريكي الذي دعا إلى تقسيم العراق إلى مكوناته الرئيسة" السنة والشيعة والكرد، لحل الصراع المرير بينهم .

إذن ما الذي دعا (السنة) إلى هذا الانقلاب الجذري المفاجئ على برنامجهم السياسي في هذا الوقت بالذات ومع بداية خروج القوات الأمريكية من العراق؟ هل يعتبر هذا التغيير رد فعل طبيعياً لما قام به التحالف الوطني الحاكم من اعتقالات بحق عناصرهم في الآونة الأخيرة، خاصة إن الدعوات جاءت بعدها مباشرة أم أنهم لجأوا إلى هذا الخيار "التكتيكي" لإجبار السلطات على تنفيذ مطالبهم السياسية التي تجاهلتها كثيراً وبعد أن وصلوا معها إلى طريق مسدود أم أنهم اقتنعوا فجأة بأن مشروع الفدرالية وإقامة الأقاليم يناسب المجتمع العراقي ذي الطبيعة المتنوعة والمتنافرة؟

في هذا المجتمع الفسيفسائي المتنوع، لايمكن لمكوّن واحد أن يبسط سلطانه على باقي المكونات الأخرى بحجة الأكثرية السكانية كما يروم بعض أقطاب التحالف الوطني، ولا أن ينصّب نفسه ولياً مطلقاً لأمر الآخرين ويمنعهم من ممارسة حقهم الدستوري في إقامة الأقاليم، كما تفعل الأنظمة الشمولية، فالعراق الجديد بحاجة إلى نظام سياسي تعددي حقيقي، تشارك فيه كل المكونات الموجودة بشكل عادل ومتساو، أكثر من احتياجها إلى شعاراتٍ وعبارات مهلهلة ظلت أعناق العراقيين لها خاضعة لسنوات طويلة ودفعوا من أجلها ثمناً باهظاً من دمائهم واستقرارهم ..

وإذا ما وصل "أهل السنة" إلى هذا النوع من التفكير السياسي المتوازن، وتخلصوا من قيود الشعارات المضللة التي تتغنى بنسخة من الوطنية هي محض شعار واقتنعوا أن لا ثوابت في السياسة وأنها تتغير بحسب المصالح والمنافع، والمصالح وحدها هي التي تحدد نوع السياسة وتحركها لا العكس، وان زمن الأيدلوجيات والأفكار المثالية التي كانت سائدة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي قد ولى إلى الأبد ولم يعد له وجود في العلاقات السياسية المعاصرة ، فإنهم بذلك يكونون قد وضعوا أولى خطواتهم على الطريق الصحيح، وواكبوا المتغيرات السياسية المتلاحقة التي تحدث في المنطقة بصورة خاصة .

يستطيع المكون السني العربي العراقي أن يخطو خطوة أخرى باتجاه التجديد والتغيير في نهجه السياسي الإصلاحي، ويسجل هدفاً آخر في مرمى التحالف الوطني الحاكم ويمارس عليه ضغطاً سياسياً قوياً لإجباره على العودة إلى جادة التعهدات والاتفاقات التي أبرمها في "أربيل" بشأن تشكيل حكومة الشراكة الوطنية خاصة إن الاتفاق وصل إلى طريق مسدودة بعد تفاعل قضية السيّد طارق الهاشمي ولجوئه إلى كردستان، يستطيع "المكوّن السنيّ" أن يفعل ذلك من خلال عقده اتفاقية إستراتيجية مع الكرد، على غرار الاتفاقية الإستراتيجية التي عقدت بين الأحزاب الشيعية والكرد في بداية التشكيلة الحكومية للعهد الجديد، وخصوصا إن ثمة روابط كثيرة مشتركة تربط بين الطرفين "الكرد والسنة" يمكن أن تساعد على إقامة أفضل العلاقات بينهما، فبالإضافة إلى انتمائهما المذهبي الواحد "لا بد وأنت تتحدث عن العراق أن تتطرق إلى الطبيعة العرقية والمذهبية فيه" فإنهما يشتركان في منطقة جغرافية واحدة "المنطقة المتنازع عليها" ، ويتقاسمان العيش في مدن كثيرة مثل "الموصل وكركوك وديالى وصلاح الدين" منذ مئات السنين فضلا عن التداخل في علاقات زواج ومصاهرة قوية ، علاوة على وجود حركة تجارية نشطة بين الطرفين من الممكن الاستفادة منها لإرجاع أواصر علاقة حميمة قديمة أفسدتها الأطماع السياسية، وذلك كله رهن بأن ينبذ الطرفان الخلافات والأحقاد القديمة وأن يترفعا عن بعض أفكارهما المتعالية ويبدأ بفتح صفحة جديدة على أساس الصداقة والمصالح المشتركة والسياسة الواحدة لمواجهة الأطماع التوسعية لـ"بعض" الأحزاب الشيعية المتحالفة مع إيران لابتلاع المنطقة .. وإنني لعلى يقين أنهما سوف يبعدان آنذاك عن العراق شبح صراعات دموية قادمة ويعيدان إليه وجهه المشرق.

× ماجستير في العلاقات الدولية

(علـم دار) العـــراق

سعدون التميمي

تعالت الأصوات وكثرت التصريحات السياسية هذه الأيام على خلفية مذكرة اعتقال السيد طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية ، حيث تناقلت وسائل الإعلام المرئي والمكتوب تصريحات الكثير من الساسة ورجال الحكومة حتى سئمنا ومللنا سماعها لأنها تأخذ منا أجمل أوقاتنا وتحرق أعصابنا .

لكن ما لفت انتباهي هو تصريح أحد النواب عن دولة القانون السيّد عبد المهدي الخفاجي حين وصف رئيس الوزراء السيّد نوري المالكي بأنه "مراد علم دار العراق وأنه سيقوم بتصفية جميع المنظمات الإرهابية" .

ومراد علم دار لمن لا يعرفه اسم لشخصية بطل المسلسل التركي الشهير "وادي الذئاب" وشهرة المسلسل هذه تعفيني من الخوض في تفاصيله لأن أغلب العراقيين هم من متابعي المسلسل، بدليل إن صور بطله علم دار باتت تزين واجهات المحال التجارية وزجاج (الكيات) كما إن أغلب أبنائنا الأطفال يضعونها في واجهة كتاب مادة الوطنية بدلاً عن صورة "القائد الضرورة" التي كنا قد اعتدنا عليها في السنين التي خلتْ، والتي نرجو من الله أن لا تعود مرة أخرى "أقصد الصورة لا السنين". لعل النائب المذكور هو الآخر كان متأثراً ومن المتابعين الجيدين لعلم دار ووادي الذئاب ولمجريات أحداث المسلسل أكثر من متابعته وتأثره بالوضع السياسيّ العراقي الراهن .

وهنا سؤال يطرح نفسه وهو من وحي أحداث "وادي الذئاب": لو أن مراد علم دار العراقيّ قام بتصفية المنظمات الإرهابية وإبعاد خصومه من العملية السياسية وإقصاء كلّ من المطلك والهاشمي وعلاوي والملة والنجيفي فهل سيصل الدور إلى (زازا وأسكندر الكبير وجوهر الذليل ابن الذليل". وهذا السؤال الخطير لا بدّ من أن يسبقه سؤال أخطر: ما هو المعادل الواقعي لهذه الشخصيات الدرامية؟ من هو زازا العراقي، وأسكندر العراقي، ومن هو أخيراً جوهرنا الذليل ابن الذليل؟.

هذه أسئلة متروكة للسيّد النائب الذي يبدو أن تشبيهه الوضع العراقي بوادي الذئاب لم يكن وليد صدفة ، إذ أن الدراما السياسية العراقية تشبه بالفعل وقائع وادي الذئاب فلا يمر علينا يوم إلا ونصحو فيه على دوي الانفجارات والسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة، ناهيك عن تفشي ثقافة الدم والقتل بكواتم الصوت وكواتم الأفكار. وكل ذلك لم نكن نعرفه قبل هذا المسلسل المضجر الممل الذي لا يريد أن ينتهي .

هناك سؤال أخير أريد أن أختتم به هذياني : هل يستطيع "مراد علم دار العراق" القيام بهذه الأعمال الشاقة دون مساعدة رفيقه "ميماتي" الملقب بالقاتل الأرعن؟